# منهجية البحث في العلوم الاجتماعية؛ بين الأهمية العلمية و أخطاء الممارسة

## Methodology of Social Science Research, Between Scientific Importance and Practice errors

**الدكتور بن الطاهر حمزة**
Hamzabousaada59@gmail.com
**جامعة- محمد بوضياف- المسيلة**

**ملخص:**

تعمد جميع البحوث العلمية إلى تحسين مخرجها العلمي من خلال إضفاء طابع الأصالة العلمية عليها شكلاً ومضموناً، ولا يتأتى لها ذلك إلا في خضم مقاربة متكاملة تجمع أضلع الثالوث (البحث ، النظرية، المنهجية)، ونحن حين نتناول المنهجية بالمعالجة فنحن بصدد الحديث عن خطوات متواترة ومتكاملة تعبر بالبحث العلمي من تصورات شخصية للباحث حول الموضوع إلى مرحلة الإخراج النهائي كتقرير قابل للقراءة والفهم.

كما أن المنهجية رغم اعتبارها مفخرة البحوث الاجتماعية وجانبها العلمي فهي لا تتملص ولا تبتعد عن ارتباطها بهالة الأخطاء والقصور المرتبطة بممارسة ومعالجة تلك البحوث، والتي لا تقتصر على مرحلة دون أخرى في تجلي واضح لذيوع هذه الأخطاء عبر كامل مراحل البحث.

انطلاقاً من هذه المقاربة تأتي الورقة البحثية كدراسة تشخيصية لواقع المنهجية في البحوث الاجتماعية ومعالجة الأخطاء الشائعة فيها بعد تحديد بُعدها المفاهيمي وأهميتها .

**الكلمات المفتاحية:** المنهجية، الأخطاء الشائعة.

**Abstract:**

*All scientific research intends to improve its scientific output by imparting the character of scientific originality to it in form and content, and this does not happen except in the midst of an integrated approach that brings together the sides of the Trinity (research, theory, methodology), and when we deal with the methodology with the treatment, we are talking about recurring and integrated steps that pass the scientific research from the researcher's personal perceptions on the topic to the final output stage as a readable and understandable report.*

*Also, the methodology despite being considered the pride of social research and its scientific aspect, does not elude and does not deviate from its association with the aura of errors and shortcomings associated with the practice and treatment of that research, which is not limited to one stage without another, in a clear manifestation of the prevalence of these errors throughout the entire research stages.*

*Based on this approach, the research paper comes as a diagnostic study of the reality of the methodology in social research and the treatment of common mistakes in it after determining its conceptual dimension and importance.*
**Keywords:** *methodology, common mistakes.*

- المؤلف المرسل: الدكتور بن الطاهر حمزة الايميل Hamzabousaada59@gmail.com

**مقدمة:**

رغم الجدل الذي تثيره نظرية المعرفة فلسفيا حول قضايا الفكر الإنساني و مقتضياته وما يدور في حلقة هذا المفهوم من فروع المعرفة المتعددة والمتشعبة بذاتها و موضوعاتها إلا أن (المدخل العلمي) في المعرفة يتوحد بمنهجيته وطرق الوصول إلى الحقيقة، حيث أسس المعرفة الابستمولوجية تتوحد بمناهجها البحثية لا بموضوعاتها الخاصة التي تركن كُلٌ منها إلى نوعية المعرفة الخاصة بها، وما يميز المدخل العلمي عن المداخل الأخرى للمعرفة (الحسية والفلسفية) فرضياته التي يرتكز عليها ومنهجيته التي يتبعها، فالمعرفة العلمية تبنى على كل من الاستنتاج العقلي والخبرة (الإدراك الحسي) باستخدام معياري الصدق المنطقي والصدق التجريبي اللذين يترجمان إلى عملية بحثية تمثل خطة شاملة لإنتاج المعرفة أو ما يسمى بالنموذج المعرفي للتساؤل العلمي.

توسم الدراسات المتعلقة بالميدان البحثي بالعلمية فقط إذا استطاعت أن تضع نفسها تحت حكم محددات منهج علمي واضح و متميز، ومنها فان خطوات إعداد البحوث العلمية عملية فكرية معقدة تتطلب الكثير من الجهد والتركيز يحتل الطرح المنهجي الحيز الأساس فيها، ولان المنهجية العلمية تعد إطار للعمل في ما يتعلق بتنفيذ الدراسات والبحوث العلمية حين تسهم في مساعدة الباحثين وطلاب الدراسات العليا في تجويد بحوثهم ورسائلهم العلمية. بل أنه يمكننا القول أن البحوث والرسائل بدون الاعتماد على منهجية علمية لا قيمة لها على الرغم من الجهد والوقت والتكلفة التي بذلت لتحقيقها.

وغالباً ما يصادف الباحث الأكاديمي في ممارساته التعليمية والإشرافية نوع معين من الأخطاء التي تصاحب البحوث الاجتماعية في جزءها المنهجي، وغالباً ما تتخذ هذه الأخطاء أيضاً صفة الذيوع والانتشار الكبير في توجه واضح يمكن تفسيره بالنهم المعرفي للطلبة من مصادر محدودة وضيقة ومتكررة اعتمدت في وصولها على نوع من الاعتياد وعدم البحث، بل قد توسم في بعض الأحيان بالأستاذ المدرس نفسه أو الجامعة ذاتها، حيث لا نحتاج إلى الكثير من الاطلاع والنباهة لمعرفة الجامعة أو المركز الذي ينتمي إليه الباحث صاحب البحث العلمي من خلال المنهجية التي يتبعها في بحثه من جهة وتكرار الأخطاء التي قد تصاحبها من جهة أخرى.

**2. الإشكالية النظرية للموضوع:**

دائماً ما يُساق حديث الملتقيات والمؤتمرات ومنابر الفكر حول البحوث الاجتماعية نحو جدلية (الجدية العلمية) التي قد (لا) تتميز بها تلك البحوث بمقارنتها بمثيلاتها الطبيعية والتجريبية، وقد لا تنته في الزمن القريب على الأقل تلك المهاترات العلمية –خاصة في وطننا العربي– المتعلقة بمدى نجاعة ذاك النوع من العلوم

والحاجة إليها في ظل السياق المعيشي العام المتردي للمجتمعات العربية وحاجتها إلى العلوم الحسية التي تنهض باقتصادياتها ومستوياتها التنموية.

وقد لا يضير العلوم الاجتماعية اتهامها من قبل العامة غير العارفين بها بقدر ما يضيرها الأحكام المسبقة الصادرة عن النخبة والمشتغلين في حقل العلوم أنفسهم، إذ يرى أكثرهم عدلاً وحيادية خلو البحوث الاجتماعية من الرصانة العلمية والموقف المعرفي الصلب الذي تستند إليه نتائجها بمقارنة مع نتائج البحوث الطبيعية والتجريبية الأكثر صحةً وتحقيقاً، ونحن عندما نعذر جهل هؤلاء بجوهر العلوم الاجتماعية وأبعادها المعرفية ودون الغور في مقارنات وتبريرات قد لا تفيد موضوعنا بالشيء الكثير يبقى لزاماً علينا الاعتراف بمسؤولية الباحثين الاجتماعيين في وسم تلك الصورة وطبعها في مخيال المتحاملين على العلوم الاجتماعية.

تعتبر الثنائية الرصينة (النظرية والمنهجية) على قول – **مولود سفاري** الأستاذ بجامعة سطيف بالجزائر– مفخرتا العلوم الاجتماعية وسنداها القويان في البحوث والدراسات ودليل علميتها، فالبحوث التي تتبنى مقاربات وتوجهات نظرية متأصلة تثبت مسبقاً مستويات عالية من دقة المفاهيم وتماسكاً معرفياً بين أجزائها و تحترم في ذات الوقت خطوات المنهجية العلمية في معالجة الظواهر المدروسة سوف تنتهي بالضرورة إلى نتائج لا يمكن وسمها إلا بالجدية والعلمية والأصالة المعرفية.

وكنتيجة لتعدد مشارب المنهجية المعرفية واختلاف مدارسها فقد طبع عليها هالة من التعقيد وعدم التحديد، إضافة إلى عدم تمكن مدرسيها في وطننا العربي من علم المنهجية ومضامينه والاكتفاء بتعليق قصورهم على شماعة(مرونة المنهجية)، حيث المرونة لا تعني أبدا عدم إيفاء خطوات البحث حقه أو الاختيار الأعرج للمنهج وأدواته أو أسلوب المعاينة، فالاختلاف لا يكون أبدا في أصول المنهجية وإنما فقط في بعض الجزئيات التي لا تفسد الإطار العام لها كترتيب الخطوات(كالمفاضلة في ترتيب خطوات البحث العلمي عند كتابة التقرير بأيها نبدأ؛ بالإشكالية أم بأسباب اختيار الموضوع، أو الاختلاف في اختيار النسبة المئوية للعينة الممثلة...و غيرها).

ومن منطلق هذه الظروف الابستيمولوجية يمكن أن نتوقع العديد من الأخطاء التي تساير العملية البحثية والتي يقع فيها الباحث منذ وقوع موضوع البحث في ذهنه إلى غاية كتابة تقرير بحثه، ومنه التأكيد على مشروعية الاستفهاميين التالين:

- هل تختلف الأطر المعرفية للمنهجية باختلاف المواضيع البحثية؟
- ما أهم الأخطاء التي يمكن تعتري الباحث عند ممارسته للمنهجية؟

### 3. المنهجية في مضمار المعرفة العلمية؛ المفهوم والأهمية

يتميز مصطلح (المنهجية) خاصة في العلوم الاجتماعية بنوع من الانتباه والجذب والكثير من الارتباك والخوف لما له من دلالات الغموض والتيه والابتعاد عن إمكانية التمكن و السيطرة، خاصة في ظل مقومات المرونة والتشظي بين الفرانكفوني والانجلوساكسوني من جهة، والتباس مفاهيمه مع مفاهيم مصطلحات متشابهة وذات الصلة كـ(المنهج والمنهاج)، ولكي نفي المنهجية بعض حقها جاز لن أن نسرد البعد المفهوماتي لها

للتعريف بها وفك ملابسات الخلط مع مفهومات مُشابهة ومُقاربة وبيان أهميتها في أتون المعرفة العلمية، وما لها من هرمية التموقع في صروح هذه المعرفة.

### 1.3 البعد المفهوماتي للمنهجية:

**لغة**؛ المنهجية مشتقة من الفعل (نهج) نهجاً، والنهج هو طريقة، خطة، أسلوب، يقال؛ نهج عمل، طريق مستقيم واضح، أو طريقة علمية وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة [1].

**والمنهجية** تقابلها في اللغة الفرنسية كلمة Méthodologie وهذا المفهوم مركب من كلمتين : Méthode وتعني المنهج ، وLogie وتعني علم ، وبذلك فالمنهجية هي العلم الذي يهتم بدراسة المناهج فهي علم المناهج.

أما **اصطلاحاً** فالمنهجية عموماً مصطلح محدث راج في الدراسات العليا خاصة بمعنى العلم الذي يبين كيف يجب أن يقوم الباحث ببحثه، أو الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث وتحديد موضوع بحثه حتى الانتهاء منه، أو لنقل هي مجموعة الإرشادات والوسائل والتقنيات التي تساعده في بحثه[2].

المنهجية أو علم المناهج نظام بحث علمي من وسائل منسقة وخطوط مرسومة يُلجأ إليه للحصول على نتيجة مقصودة لبلوغ المراد[3].

والمنهجية العلمية Méthodologie Scientifique نظام من القواعد الصريحة والواضحة والإجراءات تُقيم ادعاءات المعرفة بناءً عليها **[4]**.

### 3-.2 الفهم الاجتماعي للمنهجية:

كثيراً ما يتم تداول العديد من الأسئلة التي تصب في مدى تقارب المنهجية المطبقة في العلوم الاجتماعية بمثيلاتها في العلوم الطبيعية وكذا البعد المعرفي الذي تأخذه حين تتماهى المنهجية الاجتماعية إلى حدود العلوم الطبيعية، الأمر الذي أعطى المنهجية الاجتماعية قيمة مضافة في اعتبارها المرفع الأساس لعلمية البحوث الاجتماعية.

في هذا السياق يمكن أن نورد اتجاهين علميين لمقاربة المنهجية الاجتماعية: اتجاه **فرستهن** واتجاه الفهم التنبؤي.

حيث يرى اتجاه **فرستهن Verstehen Tradition** – وهي كلمة ألمانية تعني التعاطف أو الوجدانية– بان العلوم الاجتماعية تختلف عن العلوم الطبيعية في البنية المعرفية بسبب الاختلاف في طبيعة المواضيع في كل منهما، يفرض الالتزام بهذا الاتجاه أن يوظف علماء الاجتماع طرائق مختلفة عن طرائق علماء الطبيعة في البحث العلمي، فمثلا يلزم هذا الاتجاه عالم الاجتماع بفهم كل من البعد التاريخي للسلوك الإنساني والجوانب الذاتية للتجربة الإنسانية. لقد ذكر عالم الاجتماع الألماني **ماكس فيبر** انه إذا كان على الباحث أن يفهم سلوك الأفراد أو المجموعات فانه يتوجب عليه فهم وجهة نظر الآخرين ورموزهم وقيمهم ومواقفهم حيال أي قضية[5].

وهناك الفهم التنبؤي Predictive Understanding الذي يرى انه يمكن لعلماء الاجتماع أن يحصلوا على معرفة موضوعية عند دراسة العالم الاجتماعي وكذلك العالم الطبيعي، ويؤكد هؤلاء انه يمكن استخدام المنهجية ذاتها

في العلوم الاجتماعية والطبيعية. كما يعتقد **التجريبيون المناطقة** أن الفهم التعاطفي أو الوجداني طريق مفيد للاكتشافات ولكن لا بد من إثبات صحة هذه الاكتشافات بالملاحظة التجريبية إذا كانت ستدخل في بنية المعرفة العلمية[6].

**4. أهمية المنهجية في تجسيد علمية البحث الاجتماعي:**

تسعى العلوم جميعها إلى تحقيق أهداف العلم الثلاثة، التفسير، التنبؤ والضبط، بتبني الأسلوب العلمي الذي يتميز بالدقة والموضوعية وباختبار الحقائق اختباراً منطقياً، مع العلم أن الحقائق العلمية ليست بالضرورة حقائق ثابتة بل هي حقائق بلغت درجة عالية من الصدق، وفي هذا المجال تبرز قضية المنهجية التي يختلف فيها الباحث أو العالم في الجوانب النظرية عن الجانب الآخر التطبيقي. فالأول (النظري) لا يقتنع بنتائجه حتى يزول عنها كل شك مقبول وتصل درجة احتمال الصدق فيها إلى أقصى درجة، أما الآخر (التطبيقي) فهو يكتفي بأقصى درجات الاحتمال، حيث إذا وازن نتائجه فإنه يأخذ أكثرها احتمالا للصدق.

ويعتمد الأسلوب العلمي بالأساس على الاستقراء الذي يختلف عن الاستنباط والقياس المنطقي، فهو يبدأ بالجزئيات ليستمد منها القوانين في حين أن القياس يبدأ بقضايا عامة يتوصل منها إلى الحقائق الجزئية، وليس يعني ذلك أن الأسلوب العلمي يغفل أهمية القياس المنطقي ولكنه عندما يصل إلى قوانين عامة يستعمل الاستنباط والقياس في تطبيقها على الجزئيات للتثبت من صحتها، كما يستخدم الطريقة الاستنتاجية التي تتمثل في استخلاص قانون أو ظاهرة عامة من مجموعة ظواهر خاصة.

تُعتبر المنهجية في جميع حقول المعرفة واحدة، والهدف هو التوفيق بين النشاط الذاتي المبدع والمعلومات الأولية والوسائل التي تظهر في سياق البحث على أن فضائل البحث عامة، فهي فضائل متصلة بالتكوين السليم للإنسان ومن ثم بالإنسانية جمعاء. والمنهجية هي الدراسة الفكرية الواعية للمناهج المختلفة التي تطبق في مختلف العلوم وفقاً لاختلاف موضوعات هذه العلوم، وهي قسم من أقسام المنطق، والمنهجية عموماً هي خطوات منظمة يتبعها الباحث أو الدارس في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة، أي أن المنهجية هي الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة عن طريق جملة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العقل.

تلعب المنهجية دوراً أساسياً في تدوين معلومات البحث، فهي تُلزم الباحث على عدم إبداء رأيه الشخصي دون تعزيزه بآراء لها قيمتها، والتقيد بإخضاع أي رأي للنقاش مهما كانت درجة الثقة به، إذ لا توجد حقيقة راهنة بذاتها وضرورة تقيد الباحث بالدقة في الاعتماد على الروايات والاقتباسات أو التواريخ غير الواضحة أو غير الدقيقة، وكذلك ضرورة الدقة في شرح المدلولات التي يسوقها الباحث، وباختصار ينبغي أن يتحلى الباحث بالصبر على ما قد يبعثه البحث أحياناً في النفس من شعور بالغربة والوحشة، وما قد يعنيه من وحدة وانعزال وتأمل.

والمعرفة العلمية هي معرفة يمكن إثباتها عن طريق كل من العقل والتجربة (الملاحظة)، كما أن الصلاحية المنطقية ووسيلة التحقق التجريبية هما المعياران اللذان يستخدمهما العلماء لتقويم المسعى في سبيل المعرفة، وهذان المعياران يترجمان في أنشطة البحث التي يقوم بها العلماء من خلال عملية البحث. ومن هنا يمكن النظر إلى عملية البحث على أنها المخطط الشامل للأنشطة العلمية التي ينشغل فيها العلماء لتحقيق المعرفة، فهي النموذج المثالي للاستقصاء العلمي.

**5. ذيوع الأخطاء المنهجية المرتبطة بخطوات البحث العلمي:**

لا تقتصر أخطاء المنهجية على مرحلة معينة من مراحل البحث العلمي، فهي في استمرارية متواترة مرتبطة بكل المراحل، سواء كانت قبل العملية البحثية الحقيقية المتعلقة أساساً بتصور الباحث للموضوع وإشكاليته وفرضياته وأهدافه وأسباب اختياره للموضوع، أو مرتبطة بهذه العملية كاختيار المنهج والعينة وأدوات جمع البيانات، أو تعلقت بمخرج العملية البحثية (كتابة التقرير).

لذا فقد تم تصنيف الأخطاء المنهجية في هذه الورقة إلى ثلاث مستويات مرتبطة بخطوات البحث:

1- أخطاء قبلية أي قبل قيام الباحث ببحثه

2- أخطاء في أتون العملية البحثية

3- أخطاء المخرج البحثي

5-1- **الأخطاء القبلية:**

وهي أخطاء تصورية- إن صح التعبير- أي الأخطاء التي يرتكبها الباحث في تصوره للمشكلة أساساً، إما أنها تتعلق بآليات تعامله مع الدراسات السابقة أو بالمشكلة في حد ذاتها من حيث بُعدها في الحقل الاجتماعي وبُعدها المفاهيمي وتموقعها في خارطة الواقع الاجتماعي.

**1.1.5 الأخطاء المتعلقة بتحديد المشكلة وصياغة الإشكالية:**

اختلاف المدارس المنهجية في ترتيب موقع الإشكالية في ترتيب خطوات البحث العملي المعروفة لا ينزع عنها اهميتها القصوى في عملية البحث، فرغم الاختلاف الصريح في تراتبيتها بين (الفرنكفون) الذين يعتقدون بأسبقية (الإشكالية) في ترتيب خطوات البحث العلمي على باقي الخطوات، حيث يجب -حسب الفرانكفون- التعريف بالمشكلة وتحديدها ثم صياغتها في شكل تساؤل رئيسي، ثم أهمية الدراسة وأسباب اختيار موضوعها، وبين (الانجلو_ساكسون) الذين يرون خلاف ذلك، حيث يتم البدء بأهمية الدراسة واختيار الموضوع ويلخص مراحل التعريف والتحديد والصياغة في تساؤل رئيس فقط، الأمر المعمول به في الدراسات الأمريكية والبريطانية ودول المشرق العربي[7]. إلا أن الجميع مجمعون على أهمية الإشكالية في المنهجية، أهمية ترقى لان تجعلها تحتل المركز الأساس في العملية البحثية، يقول **ميشال بود Michel Beaud**:" ومن اجل أن يصل الباحث إلى صياغة إشكالية بحث ممتازة يتطلب منه أن يحسن البناء والأخذ بعين الاعتبار من أن إشكالية البحث شبيهة

بالجهاز العصبي في الجسم إذ لها تأثير في كل محاور البحث، وعليه فإشكالية علمية سليمة تؤدي إلى بحث علمي سليم[8]".

والقائم على بناء الإشكالية يقع في العديد من المطبات منبعها أساس تصوري صرف، يتعلق بمدى قدرته على تصور المشكلة وصياغة إشكاليتها، فقدرة الباحث وإبداعه تظهر في استطاعته على خلق صورة ذهنية للمشكلة الواقعة وتحديد أطرها ورسمها رسماً علمياً نهائياً يمكنه من ترجمتها وصياغتها صياغة علمية سليمة.

والمتتبع للرسائل والأطاريح في حقل العلوم الاجتماعية يلاحظ العديد من الأخطاء التي يمكن التطرق إلى بعض منها؛

- **الخلط بين التعريف بإشكالية الدراسة والتعريف بمتغيرات الدراسة:**

إشكالية الدراسة من حيث الموضوع هي تناول المشكلة المدروسة بالتشخيص وإظهار المتغيرات التي تؤثر فيها، ومن حيث الشكل هي عبارة عن بناء هرمي مقلوب؛ بقاعدة عامة ممهدة للغوص في المشكلة منتهية إلى رأس محدب يمثل سؤال الانطلاق، غير أننا نجد الباحث يقع في خطأ التعريف الدقيق والمحدد للمتغيرات كأنه يسبق مراحل التحديد والتعريف بالمفاهيم الأساسية للدراسة، ففيها ينأى بالتعريف اللغوي والاصطلاحي لمتغيرات الدراسة والإطناب فيها عن طرح المشكلة الحقيقية ومقاربة أجزائها ودراسة العلاقة بين متغيراتها، الأمر الذي يجعل ذاك الإطناب يطغى شكلا ومضمونا على المشكلة الحقيقية للدراسة.

- **عدم احترام منطقية التناول العلمي للموضوع (ترتيب فقرات الإشكالية):**

خاصة المواضيع ذات البعد العلائقي (الغالبة)، فيحدث أن يسلك الباحث نوعاً من الفوضوية التي تتجسد في تناثر أفكاره وتصوراته للموضوع، فيبدأ بالمتغير المستقل ثم التابع، أو يبدأ مباشرة في دراسة العلاقة...الخ، في حين يتوجب علينا احترام التراتبية التي تعطي للإشكالية مظهر(القُمع) أي من العام إلى الخاص؛ حيث يقتضي الأمر البدء من عموم المشكلة، فالمتغير التابع، فالمستقل، فالعلاقة ثم الإسقاط على مجتمع البحث والانتهاء بسؤال الانطلاق.

- **خطأ الإجابة على سؤال الانطلاق:**

الإشكالية هي صورة تشخيصية للمشكلة المعالجة يريد الباحث من خلال صياغتها التعبير العلمي عنها بالسرد والتحليل وتناول العلاقة بين المتغيرات، تنتهي إلى سؤال انطلاق الذي يمثل محور الدراسة، و التي تعمل فيما بعد على الإجابة عليه إثباتاً أو نفياً، غير انه يمكن للباحث أن يقع في خطأ جسيم يتمثل في الإجابة المسبقة للسؤال داخل الإشكالية، كأن تتضمن الإشكالية إجابة ضمنية لسؤال الانطلاق من خلال تضمينها في نظريات ودراسات سابقة تسرد في الإشكالية بنية تعزيز المنطلق وإعطاء الدراسة نوعا من القوة والصلابة، ولا يتفطن الباحث على أنها قد تقترح إجابات ضمنية.

- **إهمال احد متغيرات الدراسة بالتركيز على المتغيرات الأخرى:**

تتضمن فقرات الإشكالية التطرق إلى متغيرات الدراسة التي ينبغي على الباحث معالجتهما معالجة حصيفة، حيث تُظهر علاقتهما بمشكلة البحث أو الظاهرة المدروسة في نسق علمي مقبول وانتقال سلس بين الفقرات وتوازن منهجي من حيث الشكل والمضمون يوحي للمُطلع توزازن الاهمية بين المتغيرات.

غير أنه يحدث و أن تتضمن الإشكالية مفارقة بين مقتضيات المتغيرات، كأن يأخذ متغير فقرتين أو أكثر في حين لا ينال المتغير الآخر سواء اسطراً معدودات، في عدم توازن منهجي واضح لتصوره حول توجه الدراسة، توحي بأهمية متغير دون الآخر فتميل كفة هذا المتغير على الآخر.

- ✓ **أخطاء تتعلق بصياغة سؤال الانطلاق:**

على سؤال الانطلاق أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- الوضوح
- القابلية للانجاز
- الجدية والوثاقة بصلة الموضوع

ومن حيث الشكل لا بد أن تتضمن عباراته كل متطلبات الموضوع؛ المتغيرات/ العينة/ المجتمع بالمقصود بالدراسة مثل:

عنوان الدراسة: المحددات السوسيوتنظيمية وعلاقتها بتوزع السلطة(دراسة ميدانية بوحداتCTC الجزائر)

سؤال الانطلاق: - ما نوع العلاقة القائمة بين المحددات السوسيو-تنظيمية وتوزع السلطة من وجهة نظر العاملين بوحداتCTC الجزائر؟

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات السوسيو-تنظيمية وتوزع السلطة من وجهة نظر العاملين بوحداتCTC الجزائر؟

و في هذا السياق يمكن إيجاز الأخطاء التي قد يقع فيها الباحث في نوعين رئيسين؛ أخطاء منهجية تؤثر في سلامة الدراسة، كأن لا يتضمن سؤال الانطلاق احد متغيرات الدراسة أو مجتمعها المبحوث. وأخطاء تقلل من أهمية الدراسة دون أن تمس بسلامتها المنهجية كسذاجة طرح الاستفهام في بحث علاقة يفترض بوجودها أصلاً، من قبيل:" هل توجد علاقة...هل يؤثر...الخ

- ✓ **عدم الالتزام بالترتيب المنطقي للدراسة:**

قد تتضمن الإشكالية مساقات جغرافية وتاريخية معبرة عن المشكلة، فيحدث وأن يجانب الباحث الصواب في هذه الجزئية فيقدم المحلي على عالمي أو الأحدث على الأقدم أو الخاص على العام، وهنا يجب على الباحث الانتباه إلى هذا الأمر.

### 2.1.5 الأخطاء المتعلقة بصياغة فرضيات البحث:

فرضيات الدراسة أو البحث من المفروض أنها إجابات مسبقة لاستفهام إشكالية الدراسة وسؤال انطلاقها يتم من خلال دراسة ميدانية اختبارها والتحقق من صحتها، والهدف الأساسي للفرضيات هو الكشف بين موقفين أو

أكثر أو بين المتغيرات المتداخلة في الإشكالية[9] ومن الأخطاء الشائعة في صياغة فرضيات الدراسة التي قد نصادفها في بحوثنا الأكاديمية:

- **صياغة الفرضيات شكلاً:**

تأخذ الفرضيات شكل التقابل والتطابق التام مع أسئلة الدراسة من حيث الصياغة، فتتطابق الفرضية العامة مع سؤال الانطلاق وتتطابق فرضياتها الجزئية أو الفرعية مع الأسئلة الجزئية أو الفرعية فنقول مثلا:

سؤال الانطلاق:

– هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات السوسيو–تنظيمية وتوزع السلطة من وجهة نظر العاملين بوحداتCTC الجزائر؟

الفرضية العامة:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات السوسيو–تنظيمية وتوزع السلطة من وجهة نظر العاملين بوحداتCTC الجزائر

ونفس الأمر عند صياغة الفرضيات الجزئية أو الفرعية.

ومن الأخطاء الكثيرة جدا في هذه الجزئية تغير الصياغة بين الأسئلة والفرضيات بحجة الابتذال والتكرار و السذاجة اللغوية، غير انه على الباحثين أن يضعوا في الحسبان أن العلوم الاجتماعية هي علوم تخضع للنظرية والمنهج العلمي و مصطلحات خاصة بكل صنف منها وليس نثراً أدبياً يُحكم بجمالية اللغة ومقتضياتها.

- **التركيز على متغير دون آخر:**

يجب على الفرضيات أن تتناول المتغيرات (أو الأبعاد) حسب مستوى الفرضية (عامة أو جزئية–فرعية–)، حيث يجب ذكرهما ليتسنى للقارئ فهم سير العلاقة المقصودة بالدراسة ولا يتيه في محاولة فهم نهاياتها.

- **الفرضيات لا تتناول المتغيرات (أو الأبعاد) بالتفكيك:**

فعندما يكون الاختيار متاحا للباحث في التعامل مع المتغيرات **التابعة**، كأن يتعامل مع المتغير التابع فقط أو مع الأبعاد التابعة(بعد تفكيكه)، فهو ليس كذلك بالنسبة المتغيرات **المستقلة** التي يجب أن تفكك بالضرورة إلى أبعاد ومؤشرات لأنها المقصودة بالدراسة حتماً، وخطأ الباحث هنا يأخذ وجهين؛ إما خطأ الاعتقاد بوجوب تفكيك المتغير التابع ضرورةً، وخطأ عدم تفكيك المتغير المستقل.

- **إيضاح توجه الفرضيات:**

من السذاجة اقتصار الفرضيات على إمكانية وجود العلاقة من عدمه، ولا يتم وسم هذه العلاقة إما بتوجيهها أو دلالاتها، وخطأ الباحث يكمن في التعامل مع الفرضيات كعناوين جافة من قبيل :" توجد علاقة ، يوجد تأثير....الخ" والأصلح أن نقول:" توجد علاقة ايجابية...ذات دلالة إحصائية....."

### 3.1.5 الأخطاء المتعلقة بتحديد الأهداف وأهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

قبل التطرق لأخطاء الأهمية والأسباب والأهداف، نحاول تعريف كل منهم بشكل وجيز، تتمثل أهمية الدراسة في ضرورة معالجة الظاهرة أو المشكلة مع التطرق إلى شريحة مجتمع البحث، وأسباب اختيار الموضوع تتعلق أساساً بجدية الموضوع، خطورته، والاطلاع الشخصي عليه و الرغبة فيه، أما أهداف الدراسة فهي ما يُراد من الدراسة الوصول إليه، وهي نوعا ما ترجمة لفرضيات الدراسة.

ومنه يمكن تلخيص الأخطاء الشائعة المتعلقة بهذا الجانب من الدراسة في :

- ✓ الخلط بين أهمية الدراسة وأهدافها وأسباب اختيار الموضوع
- ✓ خطأ تضخيم أهمية الدراسة كالقول بمحاولة إثراء جانب علمي معين أو محاولة تنظير، أو بناء مقاييس.....
- ✓ خطأ خلو الأهداف من مضمون إحدى الفرضيات، حيث يجب أن تتضمن الأهداف الإجابة المؤقتة الواردة في فرضيات الدراسة، ومن ثمة تشير إلى النتائج المتوقعة للدراسة.
- ✓ من الأخطاء الواردة في أسباب اختيار الموضوع اعتقاد الباحث وسرده أحياناً في تقرير البحث بانعدام الدراسات السابقة عوض الاعتقاد بندرتها وقلتها.

ولكي نتجنب الخلط بين هذه المفاهيم علينا طرح التساؤلات التالية:

- ✓ أهمية الدراسة: ما هي مكانة وصدى الدراسة؟
- ✓ أهداف الدراسة: ماذا نهدف من وراء الدراسة؟
- ✓ أسباب اختيار الموضوع: لماذا يريد أن يعرف؟[10]
- ✓

### 4.1.5 الأخطاء المتعلقة بتحديد مفاهيم الدراسة:

تعاني كثير البحوث الاجتماعية استهتاراً معرفياً يتعلق بالجزئية (**تحديد المفاهيم Identifying concepts** )، حيث لا يتم ذكرها في العديد من الكتب المنهجية*، ولا نكاد نجد له موقعاً في كثير الرسائل والأطروحات الجامعية العربية والجزائرية، على اعتبار انه إضافة هامشية أو ملحق جمالي خاص بالدراسة، أو على الأغلب أن لا ضرورة لوجوده أصلاً لان المفاهيم بسيطة ولا تحتاج إلى شرح، وهو خطأ منهجي بالغ الخطورة، لان المفاهيم في الأصل وحدات تجريدية يتم تحديد معناه بناءً على أسس نظرية محددة، وهو ما قد يؤدي إلى لُبس مفاهيمي يجرد المدلول من محتواه، خاصة وأن المفهوم قد يبدو ثابتاً ظاهرياً ولكن معناه يتمدد مع تعدد تناوله، يقول في هذا السياق **صلاح مصطفى الفوال:** " إن المفاهيم هي أكثر ما تكون تجريدية وتعتبر وحدات أساسية لتكوين النظريات العلمية ، وأهم شرط لصياغة تحديده إجرائياً، أي وضوح العلاقة بينه وبين الأساس الواقعي الذي أقيم عليه"[11].

---

*– على غرار كتابي "منهجية البحث العلمي" لمؤلفه حسان هشام، وكتاب"كيفية انجاز مذكرات ورسائل الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية" لمؤلفه إبراهيم بويحياوي.

في حين يُعتبر(تحديد المفاهيم) منفذاً يساعد الباحث العلمي على إيصال تصوره حول مفاهيم الدراسة، كما أن التعريف الإجرائي دائماً ما يبرئ ساحة الباحث عند الطعن إزاء اختياره ومفاضلته لمصطلح دون آخر وذلك بتحديده القصد المتضمن من مصطلحات الدراسة.

إن تداخل المفاهيم خاصة في العلوم الاجتماعية هي السمة الأساس التي تميز هذا النوع من العلوم، ولعّل الضرورة العلمية تفرض على الباحث وجوب العمل على تحديد مفاهيم دراسته كي يتجنب الغوص في متاهات التشابه والتداخل واحتمال المفاهيم لأكثر من معنى.

ونلاحظ في هذا الركن المعرفي العديد من الأخطاء التي يقع فيها باحثونا منها على سبيل المثال:

- ✓ عدم إدراج هذا الجزء–تحديد مفاهيم الدراسة– أصلا في البحث.
- ✓ عدم معرفة المفاهيم التي يجب يتناولها الباحث في هذا الجزء، فيضيف أو ينقص منها، حيث المفاهيم المجبر ذكرها هي التي تمثل الحلقة المباشرة في الاتصال الميداني كالأبعاد والمؤشرات.
- ✓ تحديد مفاهيم الدراسة تقتضي ضرورة (**التعريف الاجرائي** للمفهوم) أو ما يقصده الباحث بالمفهوم في دراسته، ومن الأخطاء الاعتقاد بوجوب إضافة التعريف اللغوي والاصطلاحي، فغيابهما لا يشكل إطلاقاً خطأً منهجياً.

### 5.1.5 الأخطاء المتعلقة بالاستفادة من الدراسات السابقة:

تُعتبر الدراسات السابقة من المراحل المهمة في عملية البحث رغم ما يعتقده العديد من الطلبة والباحثين، ومبدأ التراكمية العلمية يُعطي للباحث العلمي مهمة في الخط الزمني للمعرفة العلمية ذات الصلة، فمن خلال الدراسات و البحوث السابقة من كتب ومقالات وأطروحات يمكن للباحث أن يتصور ما تم انجازه و يعي جيداً موطن قدم دراسته وما يريد إضافته في هذا المجال، ولإن روافد الاستفادة من الدراسات السابقة لا تقتصر على مرحلة دون الأخرى، وجب على الباحث تمحيص قدر الإمكان الدراسات السابقة وتشريحها تشريحاً يجعله يأخذ ما يتشابه مع توجه فرضياته، ومن ثم الاستفادة من الوسائل والأدوات والمنهج المستخدم وكذلك في مقاربات تحليل البيانات من تطابق واختلاف واتفاق. فهي عموماً:

- تزود الباحث الاستقصاءات حول مشكلة الدراسة وتشابهها مع المشكلة التي نود دراستها.
- تكشف عن مصادر المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها كباحث.
- تزود بأفكار جديدة لم نستدل عليها من قبل[12].

عند إدراج الدراسات السابقة في التقارير البحثية نجدها تتضمن العديد من الأخطاء المنهجية الشائعة، سواء تعلق الأمر بالعرض أو الاستفادة منها أو حتى اختيارها.

وعند حديثنا على الأخطاء التي تتضمنها معالجة الدراسات السابقة، لا أجد أفضل مما أورده تلخيصاً الدكتور **ربحي مصطفى عليان** في هذا الصدد:

- ✓ سرعة مراجعة الدراسات السابقة الأمر الذي يتجاوز الباحث نتيجته بعض المعلومات الهامة لبحثه، أو يؤدي به إلى بحث مشكلة مدروسة مسبقاً وحديثاً.

- ✓ الاعتماد بدرجة كبيرة على الدراسات السابقة كمصادر ثانوية للمعلومات. والأمر هنا في غاية التكرر والانتشار، حيث يميل اغلب الباحثين إلى المصادر والمراجع المهمشة في الدراسات السابقة، وللأمر هنا وجهان يسيئان للبحث وللباحث، الأمر الأول اعتماد المصادر المهمشة دون التنويه بصاحب الدراسة الذي اجتهد في البحث عن المعلومة وإخراجها (حرق المراحل) على أنها من إخراج الباحث نفسه، وهذه لافتة غير أخلاقية يقع فيها الكثير من الباحثين، الأمر الثاني يرتبط بأخذ المعلومة والتعامل معها كمعلومة صادقة ومؤكدة دون التأكد من المضمون مما يؤثر على صدق المعلومة ومن ثم على جدية البحث والدراسة.
- ✓ اختيار دراسات لا تمت بصلة لموضوع البحث أو لأحد متغيراته.
- ✓ خطأ الاعتقاد بوجوب نوع محدد من الدراسات السابقة دون آخر، أي اعتقاد الباحث بان الدراسات السابقة ليست إلا تلك الأطروحات ورسائل التخرج دون غيرها، وهذا خطأ فيمكن للباحث اعتماد مصادر أخرى كدراسات سابقة، ونقصد هنا بالمقالات والمجلات المحكمة وكذلك المداخلات خاصة ذات الطابع الميداني لأنها في الأخير تخضع للجنة علمية محكمة[13].

وأضيف على قوله:

- ✓ عدم احترام التراتبية الزمنية للدراسات السابقة من الأقدم فالأحدث.
- ✓ والنقطة الأهم في أخطاء الدراسات السابقة هو كيفية التعامل معها ومعالجتها، فكثير ما يعمد الباحث إلى ذكر عنوان الدراسة وصاحبها والتركيز على نتائج الدراسة، في حين الأجدر به إتباع الأسس العلمية المحكمة في معالجة الدراسة السابقة التالية:

– اسم لقب الباحث، عنوان الدراسة، نوعها (مقال، مذكرة رسالة، أطروحة...) التخصص، الجامعة، دراسة منشورة أو غير منشورة، الجهة والبلد ، وسنة الدراسة.

– تلخيص إشكالية الدراسة في سؤال الانطلاق، الفرضيات، المنهج ، الأدوات، عينة الدراسة، مجال الزمكاني، والنتائج المتوصل إليها.

بعدها تبدأ عملية التعقيب على الدراسة وذلك من خلال:

– نقاط الاتفاق والاختلاف حول الإشكالية والعلاقة بين المتغيرات.

– حدود الدراسة السابقة، والإضافة التي تقدمها دراسة الباحث.

– أوجه الاستفادة من التوجه النظري للدراسة السابقة، والمنهجي والإجرائي[14].

### 6.1.5 أخطاء تتعلق بالمقاربة النظرية للدراسة:

تفرض ميزة (العلمية) التي تتشاركها جميع العلوم على الفكر الإنساني نوعاً من التراكمية لجزئياتها المعرفية من النتائج و المناهج والتنظيرات المتخصصة، ولعل أهم جزئية في مسرح (العلمية) الذي تمثله **النظرية Théorie** قد أسَّس لمقياس حقيقي وعلمي للبحوث والدراسات، حيث هو المحك الخالص الذي تقف عنده مضامينها المعرفية والمنهجية، وهو الجزء الذي يمنح صفة (العلمية) على البحوث المقدمة من عدمها.

والنظرية الاجتماعية هي مجموع القضايا ذات الترابط المنطقي الهادف لفهم ظاهرة ما بين التفسير والتشخيص، ومنه الفهم العلمي الشامل لجملة الأحداث وآلية تطورها والظروف التي تحكمها في الواقع السوسيولوجي الامبريقي، حتى أن هناك أصوات تدعي أن البحث الاجتماعي الذي لا يستند إلى نظرية محددة هو نوع من العبث ومضيعة للوقت.

والمقاربة النظرية أو السياق النظري لموضوع البحث هو الإطار المرجعي النظري الذي يقارب للموضوع، وهو اختيار الباحث لنظرية أو توجه نظري بمفاهيمه ومصطلحاته و جوهره المعرفي يتم من خلاله معالجة البيانات وفهم العلاقة بين أجزاء الظاهرة أو موضوع الدراسة، و جزئية المقاربة النظرية من أكثر الجزئيات التي تمثل صعوبات لدى الباحثين المحليين ويقعون في العديد من أخطائها مثل:

- ✓ عدم إدراجه أصلاً في البحث، والاعتقاد بعدم أهميته و ضروريته وكأنه إضافة جمالية في البحث.
- ✓ عدم استخدام المقاربة النظرية في تفسير النتائج رغم وجودها كعنصر مكتوب في الاطار المنهجي للدراسة.
- ✓ اختلاف بين المقاربة النظرية من جهة ومصطلحات الدراسة من جهة أخرى كأن يختار الباحث (البنائية الوظيفية) كمقاربة نظرية لدراسته ويطبع على دراسته مصطلحات الصراع والمنافسة، أو العكس أن يختار (المقاربة الماركسية) ويغلب على دراسته مصطلحات التكامل والتوازن.
- ✓ الاعتقاد بعدم جواز اختيار أكثر من مقاربة نظرية، وهو أمر مسموح به شرط ألا تختلف التوجهات العلمية للنظريات المختارة.
- ✓ اختيار مقاربة نظرية تتضمن نظريات متضاربة.
- ✓

### 2.5 أخطاء في أتون العملية البحثية:

وهي أخطاء يقع فيها الباحث الاجتماعي لا تتعلق بتصوره للمشكلة بل هي مرتبطة بالعمل التقني الميداني الموجه لاستخلاص المعلومات والبيانات الميدانية من حيث المنهج والعينة والأداة.

#### 1.2.5 الأخطاء المتعلقة باختيار المنهج والأدوات المناسبة للدراسة:

- ✓ **الأخطاء المتعلقة باختيار المنهج :**

يرى السويسري **جون بياجي Jean Piaget** أن موضوعية علم الاجتماع أكثر تعقيدا نظرا لتدخل الذات والموضوع على أكثر من صعيد، ومن عناصر هذا التداخل هو اشتراك عدة جوانب في دراسة ظاهرة اجتماعية واحدة، فليس من الممكن دراسة ظاهرة اجتماعية أو إنسانية بمعزل عن الظواهر الأخرى. ويعرف المنهج على انه الطريقة التي يسلكها الباحث للإجابة عن الأسئلة التي تثيرها المشكلة موضوع البحث[15]. لذلك يعتبر اختيار المنهج صلب العملية البحثية، وفي الواقع لا يوجد منهج واحد في العلوم الاجتماعية وإنما مناهج متعددة فرضتها أغراض ومجالات البحوث الاجتماعية، بل أنها تعدد بتعدد البيئات الاجتماعية والمصالح والايديولوجيات[16]. وتقتصر أخطاء المرتبطة بالمنهج عموماً في:

- ✓ عدم ذكر المنهج وتفصيله.
- ✓ عدم ملائمة المنهج لنوع الدراسة.
- ✓ الاعتقاد بعدم جواز اعتماد أكثر من منهج وحيد و الاقتصار على منهج واحد في حين أن الدراسة تتطلب أكثر من منهج.

- ✓ **الأخطاء المتعلقة باختيار الأدوات المناسبة للدراسة:**

أدوات جمع البيانات المعتمدة في الدراسات الاجتماعية عديدة منها :الوثائق والسجلات، شبكة الملاحظة، دليل المقابلة، استمارة الاستبيان....وباختصار الأخطاء المتعلقة بهذا الجزء من العملية البحثية كثرة منها:

- ✓ من حيث الصياغة لا يجوز قول أداة الملاحظة/ المقابلة/ الاستمارة/ بل شبكة الملاحظة/ دليل المقابلة/ استمارة الاستبيان.
- ✓ الخلط بين الملاحظة العلمية للباحث التي تميز كل باحث وشبكة الملاحظة كأداة قائمة تتطلب المتابعة الدورية وتسجيل البيانات في جداول متخصصة.
- ✓ سوء اختيار أدوات جمع المعلومات المناسبة للدراسة.
- ✓ الميل للأدوات السهلة والبسيطة كالاستمارة، رغم أن الأدوات الأخرى تكون أكثر نجاعةً.
- ✓ الاكتفاء بأداة واحدة في البحث وتهميش دور شبكة الملاحظة لتطلبها المزيد من الجهد والوقت[17].

### 2.2.5 الأخطاء المتعلقة باختيار العينة وإجراءاتها

يتم اللجوء في البحوث الاجتماعية إلى استخدام أسلوب المعاينة لصعوبة القيام بالمسح الشامل–الأصل في جمع المعلومات– ومن ذلك تعميم النتائج على كامل مجتمع البحث باعتبارها أفضل الممكن وبآلية منهجية متعارف عليها. تعرف العينة:" على أنها مجموعة جزئية من المجتمع الكلي تحوي بعض العناصر يتم اختيارها منها[18]."

ومن أخطاء المعاينة واختيار العينة:

- ✓ قد لا تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث من حيث الحجم أو الصفات.
- ✓ عدم التطرق لإجراءات المعاينة (إجراءات السحب وحساب حجم العينة) والتبرير لها.
- ✓ تدخل ذاتية الباحث في اختيار العينة.
- ✓ الاعتقاد بحرية اختيار العينة، في حين تقتضي الضرورة إتباع آليات المعاينة بالترتيب الصارم المسح الشامل (حيث لا يجوز أسلوب المعاينة في مجتمع بحث صغير)، ثم أسلوب المعاينة العشوائية (إن توفر شرطي معلومية مجتمع البحث والقدرة على انجاز البحث)، وان تعذر (عدم وضوح مجتمع البحث) فأسلوب المعاينة اللاعشوائية.

**3.2.5 أخطاء تتعلق بالمخرج البحثي:**

الهدف الأساسي للمنهجية يتمثل في نقل استشكالات الواقع من خلال فرضيات مقترحة والوصول بها إلى نهايات منطقية، يتم فيها مناقشة هذه الفرضيات في ضوء النتائج المستخلصة امبريقياً من الواقع وكتابة تقرير البحث الذي يمثل المخرج الأخير للعملية البحثية، والذي يناله أيضاً نصيب من أخطاء وهفوات الباحث الاجتماعي.

✓ **الأخطاء المتعلقة بتحرير البحث:**

في المرحلة الأخيرة من العملية البحثية ينتهي الباحث إلى كتابة تقرير بحثه، والذي لا ينأى هو الأخر عن أخطاء كثيرة ومتعددة أهمها:

- ✓ أخطاء اللغة، وعدم استخدام مصطلحات التخصص.
- ✓ الوقوع في كلام الحشو والتملق اللغوي.
- ✓ خروج عن في كتابات تقريرهم عن موضوعهم الاصلي، ومجالهم المحدد الذين يخوضون فيه، ويستطردون في مواضيع ثانوية على حساب الموضوع الرئيسي[19].
- ✓ عدم الالتزام بقواعد التهميش المتعارف عليه.
- ✓ عدم احترام علامات الوقف والاستفهام والتعجب.

**خاتمة:**

لعله من منطلق إيفاء المنهجية حقها التعامل معها كآلية أو أسلوب علمي يرقى لان يكون ذو طبيعة متميزة جداً، خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية الذي يفتقر للضبط والتجريد والتحديد الدقيق، تُعرّف المنهجية كمنظومة تضع المبادئ التوجيهية لحل مشكلة ما، ذات مكونات منها الأطوار والمهام والطرق والأساليب والأدوات. وهذا التعريف يكون أكثر دقة وأكثر جزئية وتناهي في التحديد عندما تتناول الأبعاد ذات الصبغة الإنسانية والطبيعة البشرية البعيدة عن التحديد والدقة، وتنزل في الكثير من الأحيان عند حدود التنبؤ والتعاطف والوجدانية، وما إلى ذلك من متغيرات سيكوسويولوجية العصية على الفهم والتجريد.

لذلك تجد المنهجية تتوزع بين الفرانكفون والانجلوساكسون في دلالة واضحة لعدم قدرتها على الانفلات من الذاتية والميل الإنساني الذي أسهم في تطورها إلى جانب إسهامه في تعقدها وإضفاء هالة الخوف والرهبة عند اغلب الطلبة والباحثين، والتموقع خلف المرونة التي اكتسبتها في خضم هذا الانفلات وهذا التشظي.

وبالرغم التأكيد الواضح لأهمية المنهجية خاصة في العلوم الاجتماعية، إلا أن الكثير من الأبحاث والدراسات لا تزال تعاني من القصور والهفوات ذات البعد المنهجي، ولازال أصحابها في محاولات مستميتة للوصول إلى

كمال علمي لدراساتهم وبحوثهم، دلّت على ذلك أخطاء شائعة كثيرة ترافقت وسيرورة العملية البحثية، فنجدها في مختلف المراحل المنهجية المعروفة في ميدان الدراسات الاجتماعية .

لذلك كانت الدراسة محاولة لتناول هذه الأخطاء ومحاولة التعمق في جزئيتها قدر الإمكان، والاقتصار على الأهم منها اعتباراً للمقام والزمن، وقد تم تقسيم مراحل العملية البحثية إلى ثلاث في محاولة تنظيم الأخطاء الشائعة، وهي حسب تقديرنا تتوزع إلى ثلاث أبعاد؛ بُعد تصوري يكون قبل البدء الفعلي للعملية البحثية وتضمنه أخطاء شائعة تتعلق بالعملية الذهنية–إن جاز القول– وتصور الباحث للموضوع وآلية التعامل المنهجي معه، وبُعد ثان يرتبط بالعملية البحثية الفعلية وهي مرحلة تتضمن أخطاء ذات طبيعة تقنية صرفة، ومرحلة أخيرة (مرحلة كتابة التقرير) وهي مرحلة أيضاً لا تخلو من أخطاء (أخطاء الإخراج) تتعلق بشكل التقرير ومنهجية الكتابة والأخطاء المرتبطة...

والأكيد أننا لن نفي الموضوع حقه من الدراسة، إلا أننا في الأخير نطمح إلى أن بعث الدراسات من هذا النوع، خاصة في مجال كثير التداول والاستعمال في جامعاتنا ومعاهدنا، من شأنه إضفاء قيمة مضافة على الدراسات الاجتماعية من حيث المضمون والمخرج، ورفع اللبس عن الكثير من التداخل والتشابك بين مختلف روافد العلمية للعملية البحثية.

**الهوامش :**

[1] صبحي حموي: المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط1، دار المشرق، بيروت، 2000، ص1456.

[2] عبود عبد الله عسكري: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ط2، دار النمير، دمشق، 2004، ص10.

[3] صبحي حموي: مرجع سبق ذكره، ص1456.

[4] شيفا فرانكفورت ناشمياز، دافيد ناشيماز: طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة ليلى الطويل، ط1، بترا للنشر والتوزيع، دمشق 2004، ص24.

[5] نفس المرجع، ص24

[6] نفس المرجع، ص24

[7] صولة فيروز، بوخاري هشام: الأخطاء المنهجية الشائعة في مذكرات التخرج علوم الاجتماعية لدى طلبة الجامعة الطور الأول والثاني، الملتقى العلمي (تمتين أدبيات البحث العلمي )، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ديسمبر 2015، ص61.

[8] رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص110– 111.

[9] نفس المرجع، ص145.

[10] صولة فيروز ، بوخاري هشام: مرجع سبق ذكره، ص64.

[11] صلاح مصطفى الفوال : منهجية العلوم الاجتماعية ، عالم الكتب، القاهرة، مصر ، 1982، ص 49.

[12] منذر الضامن: أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2008، ص83-86.

[13] ربحي مصطفى عليان: البحث العلمي وأسسه، مناهجه وأساليبه وإجراءاته، بيت الأفكار الدولية، عمان 2001، ص325 -326

[14] صولة فيروز ، بوخاري هشام: مرجع سبق ذكره، ص68

[15] إبراهيم أبراش : المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص65.

[16] نفس المرجع، ص 74-75.

[17] صولة فيروز ، بوخاري هشام: مرجع سبق ذكره، ص71.

[18] فايز جمعة صالح النجار وآخرون: أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي، دار المد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص86.

[19] عامر قنديلجي: البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010 ص208.